في هذا العدد

قراءة في الانتخابات البلديّة والإختياريّة

تعتبر الانتخابات البلدية والاختيارية في لبنان مؤشرا مهما على التوازنات السياسية والطائفية في البلاد، خاصة في ظل الازمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة. وتعد هذه الانتخابات محكا لشعبية الاحزاب في ظل تراجع ثقة اللبنانيين بالطبقة السياسية بعد ازمات حلت بلبنان، مثل الانهيار الاقتصادي والمالي وانفجار مرفأ بيروت. دخل الجميع الى الانتخابات البلدية والاختيارية على قناعة بأنه اذا حققت الاحزاب التقليدية فوزا واسعا، فهذا يعني انها ما زالت مسيطرة على القاعدة الشعبية رغم الازمات. اما اذا خسرت مواقع مهمة لصالح مرشحين مستقلين او معارضين، فقد يكون ذلك مؤشرا على تغيير في المشهد السياسي.

في لبنان، لا يمكن فصل اي انتخابات عن العامل السياسي او الطائفي، او كلاهما معا. فحتى الانتخابات البلدية غالبا ما تدار وفق حسابات طائفية، خاصة في المناطق المختلطة. لكن المنافسة في بعض البلديات قد تعكس تحالفات جديدة او صراعات بين مكونات طائفية، علما ان نسبة الاقبال عكست مدى ثقة اللبنانيين او عدم ثقتهم بالعملية الانتخابية. في حال كانت المشاركة ضعيفة، فهذا قد يعني احباطا عاما من السياسة، اما اذا كانت عالية فقد تعكس استقطابا سياسيا او رغبة في التغيير. مع تفاقم الازمة الاقتصادية وانهيار الليرة، صوّت اللبنانيون بناء على اولويات معيشية او احتجاجا على النخب الحاكمة، وهذا حصل فعلا. ففي بعض البلديات تم تغليب "العامل التنموي" على الاصطفاف السياسي الذي حل اخيرا، وحاولت بعض الاحزاب ان لم يكن اغلبها، التسلل عبر لوائح العائلات.

عمليا، الانتخابات البلدية في لبنان ليست مجرد منافسة محلية، بل هي انعكاس للمشهد السياسي الوطني والتحالفات الطائفية. وقد تم خوضها على انه إذا حققت المعارضة او المستقلون مكاسب، فهي اشارة الى بداية تحول، لكن ادعاءات الاحزاب التقليدية وهيمنتها اكدتا صعوبة التغيير في النظام اللبناني القائم.

ان حماسة الترشح على البلديات والمخاتير التي حصلت في سائر المحافظات والاقضية، لم تلاقها حماسة الاقتراع، ودائما كانت الذريعة ان "الناس غير متحمسة للتغيير". هذا غير صحيح اطلاقا، ذلك ان سلوكيات الاحزاب بعثت الملل في نفوس بعض اللبنانيين. وهكذا كان السؤال المقلق عما اذا كانت الدلالات للانتخابات البلدية هي المعيار للانتخابات النيابية للعام المقبل. فعليا، خاضت الاحزاب السياسية استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية كونها "تجربة ووحدة قياس" يمكن الرجوع اليها كمعيار. هذه الاحزاب دخلت الانتخابات كون التنمية والعائلات في خدمة السياسة. ولذلك شاع ان هذه اللائحة او تلك مدعومة من هذا الحزب او ذاك، او ان لائحة اخرى مدعومة من ذلك الزعيم السياسي او ذينك.

في الاثناء لم يبرز اي تصحيح لمعايير الانتخابات البلدية والاختيارية، ولم يتم وضعها على مسار الصواب الانتخابي الديموقراطي. فلعبة الاحزاب ومحاولة تماهيها مع العائلات تقولان اشياء كثيرة، اهمها ان مسارح الانتخابات البلدية والاختيارية هي غيرها عن الانتخابات النيابية، والا ما معنى لقاء احزاب يمينية ويسارية على دعم لائحة عائلات؟

الاصوب في قراءة نتائج الانتخابات البلدية والاختيارية هو عدم ملاحظة انقياد كبرى الاحزاب وراء العائلات في هذه البلدة وتلك، ومنها كبريات المدن. كذلك عدم وجود مراكز ابحاث او حتى وسائل اعلام تقدم قراءة سوسيو ـ اقتصادية لمعنى الانتخابات البلدية والاختيارية، وخروج المنخرطين فيها على الشأن الحزبي ـ السياسي.

قد يقول قائل ان بعض الاحزاب الكبرى تحالفت في البلدات الصغرى كما المدن الكبرى، وهذا صحيح عمليا لجهة قراءة التحالف. لكنه غير صحيح على الاطلاق، اعتبار ان الاستحقاق هو معيار صالح للقياس عليه، واعتماد نتائجه في الانتخابات النيابية المزمعة العام المقبل.

يبقى اخيرا، ان الدولة، عهدا وحكومة وقضاء وقوى امنية وادارة رسمية، تمكنت من انجاز هذا الاستحقاق على الرغم من بعض الشوائب والحوادث التي حصلت، ليكون مثلا يحتذى في الممارسة الديموقراطية التي تشكل عاملا مهما ورئيسيا في العقل والوجدان اللبناني. ويأمل اللبنانيون في ان يتمكن العهد الجديد مع الرئيس جوزف عون، من اعادة بناء الدولة على اسس متينة تليق بتاريخهم وتؤسس لمستقبل واعد لأجيالهم.

"الامن العام"